الانظمة السياسية

جامعة المستقبل – كلية القانون

المحاضرة الخامسة

الديمقراطية

المرحلة الثانية

صباحي – مسائي

م.م وئام فاضل

مفهوم الديمقراطية

يقصد بالديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل ا الشعب وكلمة الديمقراطية ق م وهى كلمة مركبة من لفظين هما (Demos) وتعنى الشعب و(Kratos) وتعنى السلطة وهكذا مع فهمها في كل لغات الشعوب بهذا المعنى الا ان اصلها يوناني حيث ظهرت في القرن الخامس هذا المعنى احد عناصر التقسيم الثلاثي للحكومات وهى الديمقراطية الأرستقراطية حكم الأقلية والاستبدادية حكم الفرد الواحد. وكانت بعض المدن السياسية الأغريقية توصف بأنها ديمقراطية ذلك لأنها تأخذ بنظام ديمقراطي من حيث شكل الحكومة وقد ظل المعنى السابق للديمقراطية متداولا بين الناس حتى عام ١٩١٨ .

حيث ظهرت لها معانى أخرى مثيرة للجدل فهناك من يرى أن الديمقراطية عبارة عن شكل من اشكال الحكم، أي أسلوب المثل الاختيار من يتولى السلطة في حين يذهب رأي آخر الى أن مفهوم الديمقراطية اشمل من ذلك ويجب ان يتسع لاعتبارات اجتماعية واقتصادية او اعتناقه فلسفة دينية.

هنالك اتجاه في الفقه ينادي بالديمقراطية الاجتماعية ويقرنها بالديمقراطية السياسية هذا من جانب ومن جانب آخر اذا قلنا ان الديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب، فهل يعني ذلك أن جميع أفراد الشعب في دولة ما يشاركون في صنع القرار دون أن توضع ضوابط تنظم عملية المساهمة في الحكم نرى أن الأخذ بمبدأ الأطلاق يتنافى مع الواقع حيث لا يجوز اشراك ناقصي الأهلية العقلية والأدبية والأجانب في صنع القرار فضلا عن أن القول بأن كل الشعب (حتى وان في مفهومه السياسي) يشارك في مناقشة امر ما ثم يؤيده بالأجماع قول محل نظر لأنه يتنافى مع طبيعة البشر لأن لكل قضية أو مسألة مؤيدين ومعارضين ولذلك سنلاحظ وجود اغلبية تؤيد هذا الموضوع او ذاك واقلية تعارضه وعليه ترى أن الديمقراطية تعني حكم الشعب بواسطة الشعب أو اغلبية الشعب.

حيث تقوم فكرة الديمقراطية الاجتماعية على اساس تحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد والعمل على رفع مستواهم من الناحية المادية هدفها تحقيق المساواة في الثروة بين أفراد المجتمع وقد نادي بهذه الديمقراطية رواد الفكر الاشتراكي ونص عليها دستور الأتحاد السوفيتي السابق.

أن الديمقراطية السياسية تعرف بأنها كل شيء بالشعب في حين أن الديمقراطية الاجتماعية تعرف بأنها اكل شيء للشعب، وما لا شك فيه أن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تغني عن الديمقراطية السياسية .

التطور التأريخي للديمقراطية

تتعدد وسائل اسناد السلطة وتتباين من حيث التطبيق تبعا للمكان والزمان متأثرة بتطور فى نفسية الجماعة الموجودة في ذلك المكان وخلال تلك الحقبة من الزمان لذلك نجد تباين في وسائل استاد السلطة بين دويلات متجاورة حينذاك كما هو شأن مدينة اثينا، وأسبارطة وقد تغالي بعض الحكومات في مكان ما في الاستبداد اروما مثلا في حين تسود المبادئ الديمقراطية في مكان آخر ولم تكن الصورة الأولى التي ظهرت فيها الديمقراطية مشابهة للصورة التي تراها اليوم وأنما مرت بمراحل متعددة حتى انتهت الى ما هي عليه اليوم وسنحاول بيان التطور التاريخي للديمقراطية بايجاز ووفق الآتي:-

1- الديمقراطية في العصور القديمة:

يرجع الفضل في استنباط فكرة الديمقراطية إلى الفلاسفة الإغريق وان لم يتفقوا في تحديد الحكومة الأفضل حيث يلاحظ أن الفيلسوف سقراط يقيم فلسفته على فكرتين اساسيتين هم الفضيلة والعدالة اما الفضيلة فتفيد المعرفة وهي بهذا المعنى قابلة للتعلم والتعليم و اما العدالة فيرى أنها تتمثل في احترام المواطنين للقوانين بمعناها العام، ويرتب على ما تقدم نتيجة مهمة وهي سيادة حكم القانون أي خضوع الجميع للقانون حكاما ومحكومين في حين يلاحظ ان سقراط كان من انصار الحكومة الأرستقراطية حكومة الفضلاء او العلماء وكان يجهر علانية أمنيته أن يحكم الناس احكم الناس.

اما افلاطون فقد قسم الحكومات الى انواع خمسة الارستقراطية التيموقراطية الحكومة العسكرية الأوليغارشية الأقلية الموسرة الديمقراطية حكومة الدهماء اثم حكومة الطغيان الحكومة الاستبدادية وتعد الحكومة الارستقراطية افضل الحكومات في نظر افلاطون حيث يجب أن يكون الحاكم فيلسوفا وتكون الحكمة والعدالة من أهم سماء المجتمع. هذا وقد تعرض رأي افلاطون و تفضيله الحكومة الأرستقراطية الى نقد من قبل ارسطو حيث يرى أن الأرستقراطيين يجرون وراء مصالحهم الخاصة كما يجري الملك وراء مصلحته الخاصة.

فأذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة ذهبت هذه في سبيل تلك وهنا تنقلب الحكومة الأرستقراطية الى حكومة اوليغارشية حكومة اقلية موسرة فتحرب الدولة وتقوض اركانها ان طمع الأغنياء قد خرب من الدولة أكثر مما خرب طمع الفقراء لذلك يرى اورسطو

ان للحكومة الصالحة اشكال مختلفة لأنها جنس يضم عدة انواع تتمثل بالآتي:

- الحكومة الملكية وهي حكومة الفرد الفاضل العادل.
- الحكومة الارستقراطية وهي حكومة الأقلية الفاضلة العادلة.
- الحكومة الديمقراطية هي حكومة الأغلبية الفقيرة وتمتاز بالحرية.

اما الحكومة الفاسدة فهي ايضا جنس يحتوي على انواع ثلاثة هي كالآتي:

١- الحكومة الطاغية وهي حكومة الفرد الظالم.

٢ - الحكومة الأوليغارشية وهي حكومة الأغنياء أو القلة الموسرة.

الحكومة الديماغوجية وهي حكومة العامة المتبعين اهواءهم أو حكومة الغوغاء

وينتهي اورسطو الى تفضيل الحكومة الديمقراطية لأنها حكومة الأغلبية والحكومة الديمقراطية المثلى في الجمهورية المعتدلة الفاضلة التي تحقق مبدأ الأخلاق الأساسي وهو مبدأ الوسط في كل شيء ومع اختلاف الفلاسفة الأغريق في موقفهم من الحكومة الفاضلة، الا ان فكرة الديمقراطية طبقت في المدن اليونانية القديمة وكانت تلك الفكرة تقوم على اساس مبدأ سيادة القانون والذي يتجسد لديهم في رأي مجموع اهل المدينة أي أن السيادة في نهايتها ترجع الى شعب المدينة الا ان الديمقراطية التي طبقت في بعض المدن اليونانية قديما تتباين مع خصائص الديمقراطية المعروفة في العصر الحديث، وهي ذات طابع خاص ينسجم مع العصر الذي ظهرت فيه .

أن المجتمعات القديمة الأخرى عرفت ايضا تطبيقا لفكرة الديمقراطية كما هو الحال في بلاد وادي الرافدين حيث وجدت في مملكة سومر جمعيات تمثيلية منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وكان البرلمان السومري يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ و مجلس آخر ادنى منه يضم المواطنين القادرين على حمل السلاح وكذلك وجد تطبيق للديمقراطية في روما والذي تمثل في اللجان والمجالس الشعبية سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، ففي العصر الملكي وجدت المجالس الشعبية التي كانت تتألف من المواطنين (الرجال) القادرين على حمل السلاح وكان اختصاصها ينحصر بوجه عام في اقتراح القوانين والموافقة عليها وعقد المعاهدات واعلان الحرب وتقرير السلام اما في العصر الجمهوري فتم نقل سلطات الملك الى حاكمين اثنين اطلق على كل منهما لقب (قنصل) يتم اختيارهما من قبل مجلس الشعب والفترة عام واحد ولا يجوز اعادة انتخابهما وكان يوجد الى جانبهما موظفون يختصون بالشؤون المالية والجنائية والأمن وهؤلاء يأتون عن طريق الانتخاب وقد ظل مجلس الشيوخ والمجالس الشعبية كما كانت في العصر الملكي السابق وظلت المبادئ الديمقراطية معروفة في روما حتى قيام الأمبراطورية العليا واستئثار الأمبراطور بالسلطان و تحول نظام الحكم الى حكم فردي مطلق